التصحيح في الأحاديث النبوية وأثره على الأحكام الفقهية أ. بلعيد عمر عبد الله عطية – كلية التربية طبقة- جامعة الزنتان

al'akhta' almatbaeiat fi al'ahadith alnabawiat wa'athariha ealaa al'ahkam alfihia

Research Summary

Misprinting in the Prophetic Hadiths and its impact on the jurisprudential rulings. This research came to explain the impact of misprinting on the Prophetic Hadith and how it affects the jurisprudential rulings, whether the misprint was in the name of the narrator or in the narrated. The research dealt with the definition of misprinting, its types and causes, and dealt with how misprinting affected the jurisprudential rulings by

الملخص

جاء هذا البحث مبينا ما يحدثه التصحيح من أثر هذا في الحديث النبوي وكيف يؤثر ذلك على الأحكام الفقهية سواء أكان التصحيح في اسم الراوي أو في المروي فتناول البحث تعريف التصحيح وأقسامه وأسبابه وتناول كيف أثر التصحيح على الأحكام الفقهية من خلال ضرب الأمثلة.

الكلمات المفتاحية: التصحيح، المصحف، الأحكام الفقهية، الأحاديث النبوية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم وعلى آله أجمعين

فمن فضائل الله – تعالى- على عبادة أن جعل لهم من يهديهم الى سبيل الحق وينير لهم دروبهم وبين لهم الطريق الحق من طريق الباطل وقد حبا الله – تعالى - هذه المنزلة الرفيعة بنيه الكريم محمد – صلي عليه وسلم –هذه فجعله خير قُودوة وأفضل أسوة وجعله صحابته الكرام خير من يقتدي به فكان لهم الفضل العظيم في نشر الاسلام وتقليمه للناس

وبعد

فإن من أشرف العلوم التي تفني فيها الأعمال دراسة حديث المصطفى – صلي الله عليه وسلم – لما له مكانة عظيمة في حياة المسلم فهو المصدر الثاني للتشريع في الإسلام قال بعض المستشرقين " ليفخر المسلمون يعلم حديثهم ما شاءوا " (1)

فإن علم الحديث علم يبحث في الحديث سنداً ومثلاً بقواعد وقوانين وضعها علماء هذا الفن: لمعرفة المقبول من المردود من الأحاديث للحفاظ على الحديث النبوي من الخطأ والتحريف والتصنيف فإن من بين ما يدرس في علم الحديث التصنيف في الأحاديث فهي ظاهرة تطرأ على الحديث فتؤثر فيه وتؤثر في الحكم المأخوذ من ذلك الحديث فكان هذا موضوعاً لبحثي هذا

إشكاليات البحث :

هناك عدة إشكاليات يود الباحث دراستها وإيجاد لها الحلول ما أمكن ذلك، وهي

كالتالي:

- ماهي التصنيف؟

- ماهي الاسباب المؤدية إلى التصنيف؟

- بيان حكم التصنيف؟

- ما مدى تأثير التصنيف على الأحكام الفقهية؟

أهداف البحث :

-وقوف الباحث علي عددين الأحاديث المصنفة وبيان مما لجتها

-الاطلاع على معني التصنيف والحديث المصنف

-معرفة الاسباب التصنيف وإثراء المكتبة الإسلامية

-بيان حكم التصنيف

-معرفة آلية معالجة ظاهرة التصنيف

أهمية البحث:

- إن التصنيف في الحديث ظاهرة لا يمكن إنكارها، فدراستها وبيانها تعد من الحافطة

على الحديث النبوي ومن ثم المحافظة على الدين الإسلامي من التحريف والتغيير.

- عن طريق الأسس العلمية السليمة يتم الحفاظ على صحة الأحاديث.

- عن طريق دراسة أثر التصنيف تتم معرفة الأحكام الصحيحة.

- القدرة على استنباط الأحكام الشرعية الصحيحة.

- القدرة على معرفة مدلولات الألفاظ

دوافع اختيار البحث:

-لقد كان اختيار هذا الموضوع، رغبة في الحصول على ترقية علمية

-إبراز الأثر الذي يحدثه التصنيف على الأحاديث والأحكام الفقهية

-إظهار الأثر الذي يحدثه التصنيف على الأحكام الفقهية خاصة
حدود الدارسة:

دراسة ظاهرة التصنيف في الحديث النبوي وأثر ذلك على الأحكام الفقهية.

منهجية البحث:

استدعى هذا البحث أن يسلك مسلك البحث العلمي النقلي والوصفي، التحليلي في عرض أقوال العلماء ونقل المعلومات من مصادرها الأصلية ما أمكن ذلك

الدراسات السابقة

ولأهمية هذا الفن من فنون علم الحديث فقد صنف فيه العلماء قديماً وحديثاً كتباً كثيرة وتحدثوا عنه داخل مصنفاتهم فقد كانت مصنفاتهم مجملة وقد خصصت هذا البحث في أثر هذا التصنيف بيانه وأثره على الأحكام دراسة تفصيلية مع التمثيل ومن بين هذه المصنفات:

- تصنيفات المحدثين للإمام الحافظ أبي الحسن الدار قطني (ت385ط)
- اصلاح المحدثين لأبي سليمان الخطابي (ت385ط) تحقيق صالح الضامن مؤسسة الرسالة 405 هـ - 1985م
- تصنيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري تحقيق : محمود ميره الطيقة العربية الحديثة 402هـ-1982م

منهج البحث:

- التزم الباحث في دراسة هذا البحث عدة أمور:
- عزو الآيات الكريمة إلى مواضعها في القرآن مع ذكر رقم الآية
- الاكتفاء بذكر اسم المؤلف ثم اسم الكتاب مختصراً ثم الجزء ثم الصفحة، متبعاً في ذلك نظام المجلة

خطة البحث :

قسم الباحث البحث الي مقدمة ومبحثان في كل مبحث مطالب حسب الدراسة وخاتمة تحتوي على بعض النتائج والتوصيات وفهرس الهوامش والمصادر وكان على نحو التالي:

المقدمة، وجسم البحث المكون من مبحثان تتخللها مطالب. المبحث الأول: مفهوم التصنيف وفيه ست مطالب وهي كالتالي: المطلب الأول: تعريف التصنيف لغة واصطلاحاً، والمطلب الثاني: أقسام التصنيف وأمثله، والمطلب الثالث: أسباب

التصنيف وطرق معرفته، والمطلب الرابع: الفرق بين التصنيف والتحريف، والمطلب الخامس: حكم رواية المصحف، والمطلب السادس: أشهر المصنفات في التصنيف. المبحث الثاني أثر التصنيف على أحكام الفقهية، المطلب الأول: التصنيف في سند الحديث وأثره على أحكام الفقهية، والمطلب الثاني: التصنيف في متن الحديث وأثره على الأحكام الفقهية

المطلب الثالث: التصنيف في المعنى وأثره على الأحكام الفقهية، ثم والخاتمة وقد احتوت على أهم النتائج والتوصيات. الهوامش

المبحث الأول – مفهوم التصنيف:

المطلب الأول: تعريف التصنيف لغة واصطلاحاً ومنشأه.

لا بد قبل التلوج في هذا العلم من الوقوف عند التعريف بالتصنيف لغة واصطلاحاً. أولاً - **التصنيف في اللغة:** جاء في القاموس المحيط: الخطأ في قراءة الصحيفة والصحفي بفتح الصاد والحاء المهملتين ومن يخطئ في قراءة الصحيفة، والصحيفة الكتاب سواء أكان الخطأ بتغيير النقط أو بالشكل (2)، وجاء في لسان العرب بمثله: والمصحف والصحفي الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف والتصنيف الخطأ في الصحيفة (3). وهذا التعريف في اللغة وإن كان يقصد به التصنيف بشكل عام إلا إنه يقتصر على نوع واحد من التصنيف وهو تصنيف البصر الناتج عن ضعف هذه الحاسة.

ثانياً - **التصنيف في الاصطلاح:** عرفوه العلماء بتعريفات عدة يرجع أصلها الي شيء واحد هو تغيير شكل الكلمة، وسأذكر ثلاث تعريفات . منها: قال الجرجاني: (التصنيف أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه أو على ما اصطلحوا عليه (4)، وهذا التعريف يدخل فيه تصنيف السند والمتن الا أنه كما بينا سابقاً راجعا إلى نوع واحد هو تصنيف البصر لدى لا يعد هذا التعريف جامعاً مانعاً، وقال الفيومي : (والتصنيف تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى من الموضع وأصله الخطأ يقال صحفة فتصحف أي غيره فتغير حتى ألتبس (5) ، و- أيضا - هذا التعريف خاص بالمتن دون السند؛ لأن التصنيف في سند الحديث لا يؤدي الى التغيير في المعنى، ولعل أحسن من عرفه هو الإمام السخاوي - رحمه الله - وتبعه على ذلك غيره من العلماء ممن أتوا بعده منهم الصنعاني، - رحمه الله - فقد عرفه السخاوي رحمه الله - ، بأنه: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها، أو هو التغيير وذلك إما أن يكون في نقطة الحروف أو في حركتها وسكنتها" (6)

والذي بصدد دراسته في هذا البحث؛ إنما هو التصنيف في السند وفي المتن طالما يؤثر على الأحكام الفقهية.

المطلب الثاني - أقسام التصنيف وأمثله :

ينقسم التصنيف إلى أقسام ؛ وذلك حسب التصنيف الطارئ على الحديث فينقسم إلى أقسام عدة كالتالي:

أولاً - التصنيف في الإسناد : وذلك لأن التصنيف وقع في إسناد الحديث فنسميه تصنيف لإسناد وهو تصنيف في أسماء الرواة فهذا النوع من التصنيف من الخطورة بمكان لأنه ربما يصدق الكاذب ويكذب الصادق، فالحديث الذي في إسناده راو كذاب يسمى في اصطلاح المحدثين موضوعاً فهو المكذوب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو شر أنواع الحديث المردود لا تجوز روايته مع العلم به إلا على سبيل البيان ، ولا يحتج به في الأحكام ولا في الفضائل والتصنيف في أسماء الرواة ترتب عليه اعتبار الكذاب ثقة والعكس صحيح - أيضا - فكم من حديث موضوع تم إيراده ضمن الأحاديث الصحيحة ، وكم من صحيح مردود بسبب التصنيف في أسماء الرواة عد من الأحاديث المردودة ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

روى الدارقطني وغيره من طريق القاسم بن عبدالله العمري عن عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : رسول الله - صلى الله عليه وسلم (لا يقضي القاضي إلا وهو شعبان ريان)(7)، في إسناد هذا الحديث القاسم بن عمر عبدالله العمري، قال عنه الذهبي في نقده لبيان الوهم والإيهام حديث الدارقطني من رواية القاسم بن محمد العمري (لا يقضي القاضي) قال يعني ابن القطان : القاسم متروك ، والصواب القاسم بن عبدالله (8)، إشارة الإمام الذهبي إلى الوهم والتصنيف الذي وقع فيه الحافظ عبدالحق الإشبيلي ؛ وذلك أن راوي هذا الحديث كما تقدم الدارقطني وغيره وهو القاسم بن عبد الله العمري قال فيه يحيى بن معين (ليس بشي ، وقال مرة كذاب)، وقال فيه الإمام أحمد كان يكذب ويضع الحديث ، وقال أبو حاتم والنسائي متروك(9)، فقد اشتبه القاسم العمري بالقاسم المعمرى وهو ابن محمد ابن حميد وهو الذي اشتبه فيه الحافظ عبدالحق الإشبيلي ، وتعقبه الذهبي كما سبق ووقع في هذا التصنيف قبله عثمان بن سعيد الدارمي فقد قال : سمعت ابن معين يقول:(قاسم المعمرى كذاب حيث قال الدارمي وليس كما قال يحيى ، وقال ابن حجر القاسم بن محمد المعمرى: (صدوق من العاشرة ، نقل الدارمي أن ابن معين كذبه ولم يثبت ذلك (10)، وقد

وثقة ابن حبان فذكره في الثقات⁽¹¹⁾، فوق التصنيف من الدارمي بين القاسم العمري والقاسم المعمرى⁽¹²⁾

وخالصة القول إن هذا الحديث من رواية القاسم بن عبد الله العمري وهو من الكذابين، فالحديث بهذا السند يعد موضوعاً، وقد وقع التصنيف في لقب راويه المعمرى وهو ثقة بدل العمري الكذاب، فحكم عليه عبد الحق الإشبيلي بالصحة نتيجة لهذا التصنيف فحكمه خطأ مبني على تصنيف فجعل من الحديث الموضوع صحيحاً، فبين الذهبي أن القاسم هنا متروك.

ثانياً - تصنيف المتن: وذلك لأن التصنيف وقع في متن الحديث لذا نسميه تصنيف المتن والتصنيف في المتن علة تقدر في صحة الحديث، فالحديث المصحف لا يصلح الاستدلال به عند علماء الحديث ومن أمثلة ذلك ما يلي:

روى نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد من رواية الطبراني موقوفاً على عبد الله ابن مسعود قوله - صلى الله عليه وسلم - (أَعَفَ النَّاسَ قَتْلَةُ أَهْلِ الْإِيمَانِ)، فقد وقع في هذا الحديث تصحيحاً في المتن وهو قوله (أَعَقَ) بالقاف الأصل (أعف) بالفاء⁽¹²⁾، والحديث في أصله مرفوعاً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - (أعف الناس قتلة أهل الإيمان)⁽¹³⁾، وأحمد في مسنده⁽¹⁴⁾، وغيرهما.

وينقسم التصنيف إلى غير ذلك إلى تصنيف البصر وتصنيف السمع وتصنيف اللفظ وتصنيف المعنى دون اللفظ، وكل هذا راجع إلى التصنيف إما في الإسناد وإما في المتن وقد اعلى هذين القسمين لأنهما المهمين في هذا البحث وتكفي الدراسة بهما

أولاً - أسباب التصنيف:

فمن علماء الحديث إلى أعظم أسباب التصنيف وهو الأخذ والتحميل من بطون الكتب ولذلك حذروا رواة الحديث من أخذ الحديث من بطون الكتب كما نبهوا أنه لا يؤخذ العلم من صحفي أي الذي يأخذ من الصحيفة دون الشيوخ⁽¹⁵⁾ ⁽¹⁶⁾، ولهذا كان في الأخذ والسماع من الشيوخ مأمناً من الخطأ والتصنيف وأما الأخذ من الكتاب فهو مظنة الوقوع في التصنيف

ومن الأسباب - أيضاً - المؤدية إلى التصنيف كثيراً التشابه الحاصل بين بعض الحروف العربية في الرسم وهي التي لا يميزها عن بعضها إلا النقط مثل (ب-ت-ن-ر-ز-ح-ج-خ) وغيرها، " يقول حمزة بن الحسن الأصفهاني 360 هـ : وأما سبب وقوع التصنيف في كتابة العرب فهو أن الذي أبدع صورها لم يضعها على حكمة ولا احتياط لمن جاء بعده وذلك أنه وضع لخمس أجرف صورة واحدة وهي (الباء والتاء والثاء

والياء والنون)،⁽¹⁷⁾، وذكر العسكري ما يصحف من الأسماء بسبب تشابه الرسم ولا يدل عليه دليل مثل حيان وحبان وحنان وغيرها⁽¹⁸⁾

ومن الأسباب- أيضا - : سوء سماع الراوي ممن حدثه سواء كان ذلك ناتجا عن ضعف حاسة السمع لديه أو كان ذلك ناتجا عن خفض صوت الشيخ لاتساع المجلس أو لكثرة الطلاب وهذا النوع من التصحيف الناتج عن سوء السمع يسميه المتحدثون (تصحيف السمع) وينشأ سوء السمع في كثير من الأحيان بسبب التشابه الحاصل في مخارج حروف الكلمات أو في صيغتها الصرفية وكثيرا ما يكون في الاسم واللقب إذا كان على وزن اسم آخر ولقبه كمثل الحديث (عاصم الأحول فيجعله واصل الأحذب) فذكر الدارقطني انه من تصحيف السمع.⁽¹⁹⁾، وقد ذكر النسائي: عن يزيد بن هارون عن شعبة عن عاصم الأحول عن أبي وائل عن ابن مسعود بحديث (أي الذنب أعظم) الحديث قال النسائي: إنما هو واصل) أي : بدلا من عاصم⁽²⁰⁾

ومن الأسباب - أيضا - : الوارقون وهم طبقة شبه مثقفة تفرغت لنسخ الكتب في شتى الفنون، مقابل أجر تتلقاه على عملها فكلما زاد عدد الكتب زادت أجرتهم فزادت أطماعهم، فإن ذلك لم يؤمنهم من الوقوع في التصحيف في الحديث لبعدهم عن مبادئه وصعوبة ضبط روايته⁽²¹⁾

ومن الأسباب كذلك الحمل على المؤلف وهو قد يقع التصحيف من المحدث في أسماء الرجال كأن تكون عاداته الإكثار من الرواية عن شيخ معين فيروي حديثا بخلاف تلك العادة فيعتمد ناقل الحديث الى جعل السند على ما جرت به العادة فيصحفه أو يكون هناك تشابه في اسم روايين فيحمله ناقل الخبر على المشهور فيصحفه.

ومن الأسباب - أيضا - التعصب المذهبي فإن المتعصب لمذهبه أو فكرة عندما يقرأ الحديث، إنما يقرأه على ضوء ما يعتقد ويتعصب له ودفاعه عن مذهبه وأفكاره يقوده إلى تصحيف الخبر وقد يكون غير متعمد ذلك

ومن الأسباب كذلك: العوامل الطبيعية؛ فالمقصود هو ما تحدثه العوامل في المخطوطات المحفوظة في الرفوف من إتلاف الخط أو طمس أو تطليس في بعض الحروف والكلمات أو وسخ يتوهمه القارئ على أنه نقط على الحروف وقد اطلعت على مخطوط لشرح موطأ مالك رحمه الله في زاوية الشيخ محمد الأزهرى رحمه الله بطبقه عند بعض ذريته فما تكاد تقرأه لما أحدثته الطبيعة ؛ وإنما يكون مثل ذلك لسوء التخزين وقلة الإمكانيات.

المطلب الرابع - الفرق بين التحريف والتصحيف

التصحيف والتحريف كلاهما تبديل لشكل الكلمة المتعارف عليها الى غيرها والتصحيف تعريفه كما تقدم في البحث أما التحريف قال الجرجاني: التحريف تغيير اللفظ دون المعنى⁽²²⁾، وأول من فرق بين التصحيف والتحريف هو الحافظ ابن حجر - رحمه الله- حيث قال: إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف وإن كان ذلك بالنسبة إلى الشكل فالمحرف⁽²³⁾ أراد بالتعريف أن التصحيف هو تغيير الحرف أو الحروف الناتج عن تغيير النقط في الحروف المتماثلة في الرسم مثل (الذال، الراء، الدال، اللام، الميم، العين) وغيرها ، ويحتمل أن يكون مقصوده هو التغيير في الحركات والله أعلم

المطلب الخامس - حكم رواية المصحف:

التصحيف لا يخل بالحديث إذا كان أصله صحيحاً أو حسناً لأنه ما من حديث وقع فيه التصحيف إلا وقد ورد من غير هذا المصحف على الصواب، فالحديث المصحف مردود وأصله على ما هو عليه والتصحيف نادراً من الحفاظ لا يخل بمرتبهم إلا إذا فحش الخطأ، قال أحمد ابن حنبل: (ومن يعرى عن الخطأ والتصحيف)⁽²⁴⁾؛ لكن يضر إذا كثر والإنسان مهما بلغ من العلم والمعرفة فأمره مبني على السهو والنسيان)⁽²⁵⁾

المبحث الثاني - أثر التصحيف على الأحكام الفقهية:

المطلب الأول - التصحيف في سند الحديث وأثره على الأحكام الفقهية:

إن التصحيف في أسماء الرواة ينتج عنه كثير من الأحكام الحديثية التي لها علاقة بالقبول والرد في معرفة حكم ودرجة الحديث من حيث الصحة أو الضعف وبالتالي يؤثر ذلك على الأحكام الفقهية المأخوذة من هذا الحديث فالتصحيف في سند الحديث ينتج عنه تضعيف الصحيح بتكذيب الثقات وتجهيل الثقات ووصل المرسل ووصل المنقطع وقطع المتصل وينتج عنه تصحيح الضعيف بتوثيق الكذابين وتوثيق الضعفاء وتوثيق المجاهيل وتجهيل الكذابين ومن أمثلة تضعيف الصحيح ما يلي: تكذيب الثقات ومن أمثلة ذلك ما يلي فقد روى الطبراني من طريق عبدالله بن بجير ثنا يسار بن امامة ذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " سيكون في هذه الأمة في آخر الزمان رجال معهم أسياط كأنها أذنان البقر يغدون في سخط الله ويروحون في غضبه" ⁽²⁶⁾ قال نور الدين الهيثمي رجاله ثقات ، وقد وقع تصحيف لابن الجوزي فأورد الحديث في الموضوعات لأجل عبد الله بن بجير بدلا من عبد الله بن بجير⁽²⁷⁾، قال ابن حجر العسقلاني : (وقد غلط ابن الجوزي في تضعيفه لعبد الله بن بجير ... إلى أن قال عبد الله

بن بحير ليس هو راوي حديث أبي أمامه لأنه صنعاني يروي عن أهل اليمن وصاحب الحديث يروي عن البصريين) (28)

تجهيل الثقات: روى مالك بن أنس عن أبي شهاب عن علي بنت حسين، عن عمر بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (لا يرث المسلم الكافر) (29) قال الشافعي -رحمه الله-:(صحف مالك عمر بن عثمان؛ وإنما هو عمرو بن عثمان" (30) ، قال الترمذي:(حديث مالك قصد هذا الحديث- وهم فيه مالك إلى أن قال عمرو بن عثمان هو مشهور من ولد عثمان ولا يعرف عمرو بن عثمان" (31) فالتصنيف جعل من الثقة مجهول فلا يؤخذ حكم من هذا الحديث باعتبار الحديث عن المجهول ضعيف ومن أمثلة تصحيح الضعيف ما يلي:

توثيق الكذابين : ومثال على ذلك قال ابن عدي : (حدثنا جعفر بن أحمد بن همروث ثنا أبو الأشعث ثنا عبيد بن القاسم ، ثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي أوفى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لولا لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب) هذا الحديث أورده ابن عدي في الموضوعات لأن فيه عبيد بن القاسم متروك(32) ، وعبيد بن القاسم كذبه ابن معين واتهمه أبو داود بالوضع(33)، وقد صحف هذا الحديث ابن التركماني في تعقيبه على البيهقي بقوله وقد روى الحديث بسند آخر رجاله ثقات وصحف عبيد الله بن القاسم إلى عبثر بن القاسم وهو ثقة (34)

فالتصنيف جعل من هذا الحديث الضعيف صحيحا وبالتالي يترتب عليه حكما خطأ. توثيق الضعفاء ومثال ذلك: أورد الحاكم في مستدركه عن أبي شهاب عن سفيان الثوري عن حجاج بن فرافضة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا: "المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم" (35)، وقد أورد هذا الحديث في تريب الراوي الحافظ السيوطي ووقع له فيه تصحيح فقد صحف ابن شهاب بدلا من أبي شهاب وأبو شهاب هذا هو الحناط ثقة قال عنه ابن حجر صدوق يهيم من الثامنة(36)، وهذا التصحيح جعل من أبي شهاب الحناط بمنزلة ابن شهاب الزهري وبينهم مفاوز في الضبط والاتقان- وأبي شهاب الحناط متكلم فيه.

المطلب الثاني - التصنيف في متن الحديث وأثره على الأحكام الفقهية:

من التصنيف الواقع في الأحاديث النبوية المؤثر على الأحكام الشرعية تصحيح من الحديث أي تغيير الألفاظ الواردة في الأحاديث النبوية والتصحيح لم يسلم منه الفقهاء لاعتمادهم على الأحاديث النبوية في استنباط الأحكام الشرعية وأسهم التصحيح لذا

الفقهاء في الخلاف الفقهي ويكون التصحيف كثيراً عند الفقهاء الذين قلت عنايتهم بالحديث النبوي سمعا وضبطا ومن أمثلة تصحيف المتن ما يلي:

فقد روى ابن ماجة من طريق المطلب بن أبي وادعة قال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم- إذا فرغ من سبعة جاء حتى يحاذي بالركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف، وليس بينه وبين الطواف أحد (37)

فقد وقع تصحيف لابن الهمام الحنفي في هذا الحديث عند مناقشة استدلال بعض الفقهاء في استحباب صلاة ركعتين بعد السعي فقال: (ولا حاجة للقياس إذا فيه نص) وساق هذا الحديث وجعل كلمة سعيه بدل سلعه، فقد ترتب على هذا التصحيف حكم استحباب ركعتين الفراغ من السعي وليس لهاتين الركعتين دليل ينص عليها من السنة (38)، ومن أمثلة ذلك - أيضا - : ما رواه ابو داود قال : (حدثنا حفص بن عمر النمري ، حدثنا همام حدثنا قتادة عن الحسن عن سمرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويديمي) (39)، فقد وقع تصحيف في هذا الحديث وذلك في كلمة يديمي بدلا من يسمى فقد قال ابو داود وهذا وهم من همام ورواه بسند آخر عن قتادة ب: (يسمى)، والنتج عن هذا التصحيف هو أن يديمي رأس الصبي من دم العقيقة وجعله سنة وقد قال الحافظ ابن حزم (ويديمي وهم من همام) ، وقال ابن القيم: (الذين اثبتوا لفظ التدمية قالوا إنه من سنن العقيقة ، وهذا مروى عن الحسن وقتاده) (40)، وقد ورد عن جمهور العلماء كراهة التدمية ، وقالوا : هذا من فعل الجاهلية وكرهه الزهري ومالك الشافعي وغيرهم، (41)، فالحاصل من هذا التصحيف خلاف فقهي وجعل ما ليس بسنة سنة.

المطلب الثالث - التصحيف في المعنى وأثره على الأحكام الفقهية:

وهو أن يبقى لفظ الحديث كما هو ويفهم من اللفظ شيئا آخر غير الذي ذكر وبينه عليه حكما ومن امثلة ذلك في تصحيف المعنى دون اللفظ ما يلي:

فقد نقل العراقي صاحب التبصرة والتذكرة ما ذكره الدارقطني أن أبا موسى محمد بن المثنى أحد شيوخ الأئمة الستة قال يوما: (نحن قوم لنا شرف من عنزة قد صلى الله عليه وسلم إلينا) يريد (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى إلى عنزة) ، فتوهم - صلى قبيلتهم؟ وإنما العنزة هنا الحربة تنصب بين يدي المصلي (42)، نتج عن هذا التصحيف إلغاء سنة السترة في الصلاة وفهم خاطئ للفظ.

وقد روى الحاكم ان أعرابيا كان إذا صلى نصب بين يديه شاة (عنزة) بإسكان النون ثم رواه بالمعنى على وهمه فأخطأ في ذلك ونتج عنه حكما مغايراً للمفهوم (43)

ومن أمثلة تصحيح المعنى – أيضا - : ما ذكره الخطابي عن بعض شيوخه في الحديث أنه لما روى حديث النهي عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة، ثم قال (ما حلقت رأسي قبل الصلاة قبل أربعين سنة) فهم من الحديث تحليق الرؤوس؛ وإنما المراد تحليق الناس حلقا(44)، وقد نتج عن هذا التصحيح كراهة حلق الرأس قبل الصلاة وهذا حكم ناتج عن فهم خطأ لمعني الحديث. والله أعلم.

الخاتمة:

فقد تبين لنا من خلال هذا البحث ما يلي:

- 1- أن التصحيح خطأ يقع في اسم الراوي أو المروري فيؤثر على الحديث وفقهه.
- 2- أن التصحيح من الأبواب المهمة في العلوم الإسلامية لتمييز الخطأ من الصواب.
- 3- أن التصحيح ظاهرة لم يسلم منها حتى كبار المتحدثين.
- 4- وقوع التصحيح في أحاديث الأحكام سبب في نشوء الخلاف الفكري.
- 5- يقع التصحيح كثيرا من ليس لديه عناية كبيرة بالضبط.

التوصيات

- 1- ضرورة التثبت في المرويات.
 - 2- الأخذ من العلماء الذين لهم عناية بالضبط.
 - 3- إعادة النظر في كتب الحديث وجودة النشر.
 - 4- تكثيف جهود المختصين لمواجهة الأخطاء.
- أحمده-تعالى- على أن يسر لي، وأسأله الإخلاص في العمل، والصدق في القول،
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهوامش

- 1- المعلمي اليمني، الأنوار الكاشفة، ج2ص142
- 2- القاموس المحيط الفيروز بادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، 1426 هـ 2009م، ج1ص826
- 3- لسان العرب، ابن منظور، دار صادرة، بيروت، ج9، ص 187.
- 4- التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1966 م. ص: 59.
- 5- المصباح المنير، الفيومي، مكتب لبنان بيروت، 1987 م، ص: 127.
- 6- فتح المغيبي، السخاوي، دار الكتب العلمية بيروت، ج3ص72
- 7- سنن الدارقطني، الدارقطني، تحقيق: عبد الله هاشم يمني، دار المحاسن القاهرة 1966 م برقم 4390.
- 8- نقد الامام الذهبي لبيان الوهم والإيهام، الذهبي، تحقيق: فارق حمادة، دار المعرفة للنشر، الرباط، الطبعة الثانية، 1393 هـ، 1974 م، ص72.
- 9- ميزان الاعتدال، الذهبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى 1382 هـ، 1963 م، ج2ص371
- 10- تهذيب التهذيب، ابن حجر، دار الفكر العربي عن طبعة دائرة المعارف الهند ج8ص33، وتقريب التهذيب، ابن حجر، تحقيق: عبد الوهاب، دار المعرفة، بيروت، ج2ص120.
- 11- الثقات، ابن حبان، دار الفكر عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، 1393 هـ، 1984 م، ج9ص15.
- 12- التنكيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الطبعة الأولى، 1401 هـ، 1981 م، ج1ص63
- 13- سنن أبو داود، أبو داود سلمان بن الأشعث، تحقيق: محمد السيد حمص، الطبعة الأولى 1969 م، رقم 2666
- 14- المسند، الإمام أحمد ابن حنبل، دار صادرة، بيروت، برقم (3729)
- 15- تاريخ دمشق، ابن عساكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ج22ص387
- 16- (السخاوي، فتح المعين، السخاوي، ج3ص68)
- 17- التنبيه عن حدوث التصحيف، الراجحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص (27)
- 18- (العسكري، تصحيفات المحدثين، ج2ص447)
- 19- التنصرة والتذكرة، الحافظ العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2ص299)
- 20- سنن النسائي الصغرى، النسائي، دار الجيل، بيروت، 1987 م، برقم 4013
- 21- منهج نقد الحديث، نور الدين عثر، دار دمشق، الطبعة الثالثة 1401 هـ 1981 م، ص-446
- 22- (الجرجاني، التعريفات، ص (53)
- 23- (نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، ص (47)
- 24- (السخاوي، فتح المغيبي، ج3 ص (73)
- 25- عثر، منهج نقد الحديث، ص-446
- 26- المعجم الكبير، الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية القاهرة 1404 هـ، برقم (8000)
- 27- الموضوعات، ابن الجوزي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1386 هـ، ج3ص101)
- 28- القول المسدد في الذب على المسند، ابن حجر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى 1401 هـ ص32 33
- 29- الموطأ، الإمام مالك، رواية يحيى الليثي، دار احياء التراث العربي بيروت.

- 30- معرفة العلوم الحديث ، الحاكم ، تحقيق : معظم حسين ، دار الأفاق الجديدة ، الطبعة الثالثة 1979 م ، ص150.
- 31- سنن الترمذي ، الترمذي ، تحقيق : أحمد شاكر ومحمود عبد الباقي ، دار احياء التراث العربي ج4 (ص 424)
- 32 - الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي ، دار الفكر للطباعة والنشر الطبعة الثانية 1405 هـ 1985 م ، ج5 ص 1988)
- 33(ابن حجر ،تقريب التهذيب ،ج1 ص544)
- 34- الجوهر النقي ، ابن التركمان مع حاشية السنن الكبرى للبيهقي ، دار المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى 1344 هـ ، ج 4 ص 294
- 35- المستدرک على الصحيحين، الحاكم، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، ج1 ص43 ، برقم 138
- 36- ابن حجر ، تقريب التهذيب، ج1 ص471
- 37(سنن ابن ماجة ، ابن ماجة ، تحقيق : محمود فؤاد عبد الباقي برقم 2958)
- 38(ابن الهمام ،فتح القدير ، ج2 ص157
- 39) ابوداود، برقم 2837)
- 40 - زاد المعاد، ابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة 1404 هـ ، ج2، ص: 327
- 41- تحفة المودود بأحكام المولود ، ابن القيم ، تحقيق: عبد الغفار البنداري ، المكتب الثقافي، مصر ، الطبعة الأولى 1406 هـ 1986 م ، ص 47
- 42 العراقي ، التبصرة والتذكرة ، ج2 ص300)
- 43(الحاكم ،معرفة علوم الحديث ،ص152)
- 44- اصلاح غلط المحدثين، الخطابي، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة 1407 هـ 1987 م ، ج18 ص28.
- وغيرها من المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث :
- مجمع الزوائد ، الهيثمي ، دار الكتاب بيروت، الطبعة الثانية، 1968 م
- التبصرة والتذكرة ، الحافظ العراقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت